"المـــــــــدى" تـــفـــتـــح مـــلـــف تـــســـلـــيـــح الجـــيـــش

النزاهة البرلمانية: الولايات المتحدة "تبدّل" نوع السلاح بعد تسلّم المبالغ من العراق

على ما يبدو أن العراق اصبح ساحة لتمرير الصفقات المشبوهة ، و مخزن لـ "بالات " السلع ، وارضا خصبة لدفن نفايات الاسلحة الثقيلة والخفيفة عبر عقود يضع عليها المسؤولون تواقيعهم وسرعان ما يتخلون عنها بمجرد كشفها في الإعلام ، وتبدأ سلسلة اللجان التحقيقية التي وصلت أعدادها الى ارقام فلكية ولم تطرح اي منها على طاولة "الصراحة " النتائج التي توصلت اليها ، ومن جهة أخرى تتسارع القوى السياسية للتغطية على الوزير الفلاني من قبل كتلته التي تعتبر إقالته او محاسبته تحت قبة البرلمان استهدافا شخصيا لها وتسقيطا سياسيا . فالمواطن لم يصحو بعد من "صفعة " عقود الكهرباء ، حتى استيقظ على رغبة أفصح عنها اعضاء لجنة النزاهة البرلمانية في فتح ملف قديم لم نتوصل ايضا الى الفاعل الحقيقي فيه ، ألا وهو ملف صفقات الأسلحة "المشبوهة".

أعد الملف / وائل نعمة - إيناس طارق

فقد أعلنت لجنة النزاهة النيابية اعتزامها زيارة الوحدات العسكرية لفحص كفاءة الأسلحة المستوردة من الولايات المتحدة ودول أجنبية اخرى.

ويأتي إجراء "النزاهة" اثر ورود معلومات تفيد بان الاسلحة المستوردة خلال السنوات الخمس الماضية، غير كفوءة وتحيط بها شبهات الفساد.

وقال عضو لجنة النزاهة عثمان الجحيشي: "سنقوم بزيارات ميدانية للاطلاع على نوعية الاسلحة المستوردة من قبل وزارة الدفاع ومدى فاعليتها، واعدت اللجنة تقريرا نهائيا تضمن عدم صلاحية الدروع الواقية المستخدمة من قبل منتسبي وزارة الدفاع ، وبعد شهر رمضان سيتم كشف الملف وسنعرف المسؤول عن استيراد الدروع التي كلفت الدولة مبالغ طائلة ".

وكان قد كشف الجحيشي في وقت سابق ان صفقة الدروع الصربية غير صالحة للاستعمال وقامت بشرائها وزارة الدفاع في الحكومة السابقة بقيمة ملايين الدولارات، في عهد الوزير السابق عبد القادر العبيدي.

بالمقابل، دافع عضو لجنة الامن والدفاع النيابية النائب عن ائتلاف "دولة القانون" عباس البياتي عن العقود مؤكدا سلامة الاسلحة ونزاهة من قام بشرائها . مشددا على ان : " اللجنة استضافت مدير التجهيز العسكري واستفسرت عن عقود استيراد الدروع، واقتنعت بانها سليمة، اما مايخص كفاءة الاسلحة فهذا كلام غير صحيح لان اللجان التي استوردتها ضمت خبراء اختصاص ونحن لا نشك في نزاهتهم ".

ودخلت الى الخدمة منذ ثلاثة اشهر مدرعات اوكرانية وصفها متخصصون بانها من الجيل القديم وغير قادرة على العمل في الاجواء العراقية لان محركاتها صممت للعمل في المناطق ذات درجات حرارة منخفضة .

مسؤولية حازم الشعلان

من جانبه ،أكد النائب عمار الشبلي عضو التحالف الوطني ان قضية تسليح القوات العراقية تخضع لضغوطات جهات معينة تعمل على إبرام عقود معها اضافة الى ان الوزير السابق حازم الشعلان ومدير عام كان في السابق في الوزارة عملا على فتح باب العقود الفاسدة المبرمة مع شركات امريكية ومنها صفقة الطائرات الكندية التي تبين انها طائرات شاركت بالحرب العالمية الثانية وهذا هو مثال بسيط على عقود التسليح .

الشبلي وهو عضو لجنة النزاهة البرلمانية شدد في حديثه مع "المدى" على ان الشركات الامريكية المتعاقدة معها وزارتا الدفاع والداخلية كانت تعرض نماذج أسلحة وعندما يتم التعاقد تطلب الشركات إرسال المبالغ المالية الى البنك الفدرالي الامريكي على سبيل المثال ، قبل وصول السلاح الى العراق ،وعندما تصل الصفقة المتفق عليها يتبين في ما بعد انها تختلف عن النماذج التي عرضت سابقا . منوها بضرورة العمل على تسليح الجيش العراقي بكافة صنوفه بأسلحة موازية لأسلحة دول الجوار والشرق الأوسط وان تتخلص وزارتا الدفاع والداخلية من اي تدخل من قبل القوات الامريكية حتى يتسنى لها التسليح الصحيح والمناسب خاصة في مجال التسليح الجوي لحماية أجوائه في حالة تعرضه لاعتداء ، أما اذا بقي الحال كما هو عليه ، يرجح النائب بان أجواء العراق سوف تكون مباحة للدول المعادية .

صفقات سلاح لإرضاء أطراف معينة

فيما أوضح النائب جواد الحسناوي أن عقود التسليح الخاصة بوزارتي الدفاع والداخلية هي من اكثر العقود المثيرة للشبهات بصيغتيها المالية والإدارية ،وذلك بسبب عدم الدقة في إبرامها ،والتي تفرض من جهات معينة. الحسناوي وهو عضو لجنة الخدمات والاعمار أكد لـ "المدى " أن هذه العقود تخضع لصفقات سياسية من اجل ارضاء بعض الدول ، مشددا على ان مجلس النواب الحالي عمد الى تشكيل لجان خاصة تتكون من لجنة النزاهة والرقابة المالية والاقتصادية والامن والدفاع تكون مطلعة على الية العقود المبرمة من اجل الحد من تفشي الفساد مرة اخرى في صفقات الاسلحة التي ظهرت في ما بعد بان اغلبها أسلحة قديمة ولا تستحق اصلا ربع المبالغ المدفوعة لشرائها لذلك لابد ان تكون العقود المبرمة بالمستقبل والخاصة بتسليح وزارتي الدفاع والداخلية تحت مراقبة اللجان المختصة وبإشراف البرلمان العراقي .

توازن القوى مع الجوار العراقي

أما عضو لجنة الامن والدفاع النائب قاسم الاعرجي أكد أن تسليح القوات العراقية يجب أن يكون بعيدا عن ضغوطات البنتاغون الامريكي الذي يستخدم الضغط على ابرام عقود شراء سلاح منهم وهو سلاح قديم جدا وغير كفوء حتى لأبسط المعارك الحربية –على حد وصف النائب–. الاعرجي يلفت في اتصال مع "المدى" الى ان القوات العراقية لا تحتاج فقط الى التسليح إنما لبناء معسكرات وثكنات ملائمة لسحب الجيش المنتشر في الشوارع بعد اكتمال العمليات الامنية واستتباب الامن ،مضيفا "ان القوات العراقية بحاجة الى السلاح المتنوع والحديث والابتعاد عن دولة التسليح الواحدة من اجل ضمان جاهزية القوات العراقية للمستقبل لحمايته على ان تكون اسلحته موازية او افضل بكثير من اسلحة الدول المجاورة " . على الرغم من تعرض مجلس النواب إلى ضغوطات كبيرة لعدم كشف المفسدين لكن اللجان النيابية مصممة على كشف ملفات الفساد وخصوصاً ما يتعلق بوزارتي الدفاع والداخلية واغلب صفقات الأسلحة المستوردة للدفاع هي غير صالحة عقدت وتمت في زمن الوزير السابق عبد القادر العبيدي ـــ على حد قول الأعرجي– مؤكدا أن البعض من المسؤولين الحكوميين يحاول فتح باب التدخل للكتل السياسية من اجل تعطيل دور اللجنة في تنفيذ عملها بالشكل المطلوب وهذا يدخل ضمن الاتفاقات السياسية.

ثلثا ميزانية الدولة !

فيما أشارت النائبة عالية نصيف عضو العراقية البيضاء الى ان هناك عدداً من العقود التي ابرمت بين وزارة الدفاع وجهات اخرى لم تتسم بالنزاهة والشفافية وطلبنا اكثر من مرة من المفتش العام في وزارة الدفاع عرض العقود التي ابرمت على اللجنة لكن لم تقدم. وأكدت نصيف لـ "المدى " ان ما تم صرفه من ميزانية الدولة المالية لوزارة الدفاع يقدر بثلثي الميزانية تحت ذريعة ان البلد في حالة طوارئ ويمر بظروف استثنائية ويتطلب التسليح.

وكانت قد أوضحت نصيف وهي عضو لجنة النزاهة البرلمانية لدورتين متتاليتين أن لجنتها تحقق بقضية فساد مالي في صفقة أبرمتها وزارة الدفاع في التشكيلة الحكومية السابقة مع صربيا لشراء تجهيزات عسكرية، مشيرة إلى أن التحقيق جار مع الأشخاص الذين أبرموا الصفقة من الجانب العراقي منهم مستشار قانوني للوزير ومدير البرامج في الوزارة. مؤكدة أن "وزارة الدفاع في التشكيلة الحكومية السابقة تعاقدت مع صربيا لشراء دروع للجيش العراقي منها"، مشيرة إلى أن "لجنة النزاهة ولجنة الأمن والدفاع النيابيتين في حينها عقدتا اجتماعات لتقييم العقد المبرم وأشرتا وجود فساد في العقد، لكن الإرادات السياسية حالت دون محاسبة المفسدين".

وأضافت : أن "لجنة النزاهة في مجلس النواب الحالي فتحت الملف من جديد"، لافتة الى ان "من شارك بإبرام العقد يجري التحقيق معهم من قبل هيئة النزاهة منهم المستشار القانوني لوزير الدفاع ومدير عام برامج الوزارة".

وذكرت نصيف أن "الدروع التي أبرمت وزارة الدفاع صفقة شرائها غير مؤهلة ولا تخدم الغرض المتمثل بحماية عنصر الأمن الذي من اجله تم استيرادها"، مبينة ان "قيمة العقد تصل إلى عشرات الملايين من الدولارات".

ونوهت بان "لجنة النزاهة في مجلس النواب تقوم الآن بجمع المعلومات وإجراء التحقيقات لمعرفة المتورطين الآخرين في صفقة الدروع مع صربيا لمطالبة الجهات المختصة بمحاسبتهم".

واشارت النائبة الى ان "اللجنة استضافت مفتش وزارة الدفاع في وقت سابق لمناقشة نفس الملف وكذلك مفتش وزارة الداخلية لمناقشته بملف برنامج الـ(FMS) الذي تشوبه الكثير من عمليات الفساد المالي خاصة وان هذا العقد يمر عبر القانون الاميركي وليس العراقي والذي يمارس فيه التعسف مع العراق خلافا لما معمول به مع الدول الأخرى".

وتابعت نصيف إن "العقد يفرض على العراق المعدات التي يستوردها الجانب الاميركي، خاصة وان السنوات من ٢٠٠٦ حتى ٢٠٠٨ كان ليس من حق العراق الرفض أو الطلب من الجانب الاميركي العرض المقدم لشراء هذه المعدات العسكرية"، مبينة ان "وزارة الدفاع تحركت بعد عام ٢٠٠٩ على تغيير صيغة التعاقد بالشكل الذي يحقق رغبتها، لكن العملية أهدرت خلالها وزارة الدفاع الكثير من الأموال العراقية".

إرسال جميع العقود إلى لجنة النزاهة

الى ذلك، دعا عضو مجلس النواب جعفر الموسوي الى ضرورة التدقيق في العقود التي تبرم لتجهيز الجيش العراقي اذا كنا نريد بناء قوات عسكرية صحيحة قادرة على حماية أراضي العراق برا وبحراً وجوا –على حد تعبيره–.

الموسوي وهو عضو لجنة النزاهة البرلمانية كشف ان ما يجهز الان من سلاح هو غير جيد لذلك لابد من تدقيق العقود الحالية الجديدة وان تكون بعيدة عن ضغط جهة معينة اي يكون من حق العراق شراء سلاح من اي دولة كانت فرنسا روسيا واي دولة اخرى لضمان عدم تكرار عقود سلاح تفوق مليارات الدولارات من اجل ارضاء جهة معينة على حساب جاهزية القوات العسكرية العراقية لحماية أمنه .

وكان قد كشف الموسوي ان" لجنته أرسلت كتابا الى وزارة الدفاع تطالب فيه ارسال جميع العقود الخاصة بالوزارة ".

وقال الموسوي ان " لجنة النزاهة طالبت في الكتاب الذي أرسلته الى وزارة الدفاع بإرسال جميع العقود التي ابرمتها الوزارة خلال الفترة الماضية من اجل تدقيقها من قبل اللجنة".

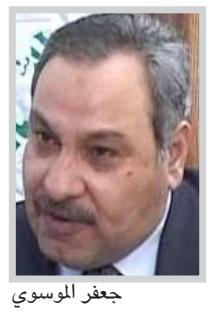
جعفر الموسوي

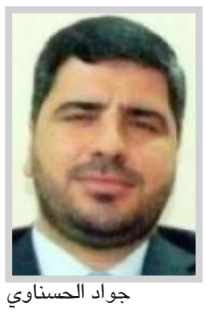
جواد الحسناوي

عالية نصيف

عباس البياتي

عثمان الجحيشي

قاسم الاعرجي

◆ضغوط دولية وتدخلات سياسية لشراء الأسلحة من جهات محددة

◆صفقة الطائرات الكندية تبيّن أنها طائرات شاركت بالحرب العالمية الثانية!

الحكومة العراقية تبرم عقود سلاح تصل إلى ١٣ مليار دولار

وكانت وزارة الدفاع قد أعلنت بداية العام الحالي على لسان المتحدث الرسمي باسمها اللواء محمد العسكري ان وزارته بصدد توقيع عقد مع الولايات المتحدة لتجهيز الجيش بأسلحة قتالية متطورة منها طائرات F١٦ ودبابات أبرامز وأسلحة ثقيلة مختلفة، كاشفا أن قيمة العقد تقدر بنحو ١٣ مليار دولار.

فيما صادق مجلس الوزراء العراقي في ٢٦ من كانون الثاني الماضي على صفقة شراء ١٨ طائرة مقاتلة من طراز الـ F ١٦ الأميركية الصنع.

وأعلنت قيادة القوة الجوية العراقية في ٢٤ من أيلول الماضي عن وصول ١١ طائرة من طراز (T-٦) للتدريب الأساسي إلى العراق ضمن صفقة طائرات تضم (١٥) طائرة أبرمتها الحكومة العراقية مع الجانب الأميركي في وقت سابق.

وكانت الوزارة نفت تقارير عن حالات فساد في صفقة طائرات النقل من طراز «انتونوف» ومدرعات BTR - ٤ تم شراؤها من أوكرانيا.

حيث رفضت الوزارة تقارير أشارت إلى رداءة الطائرات الأوكرانية وارتفاع أسعار هذه الطائرات. وأوضحت أن "طائرة أنتونوف اختارتها قيادة القوة الجوية من بين أنواع من الطائرات نظراً إلى حاجتها لطائرات نقل متوسطة حديثة لنقل القطعات والقادة والشخصيات المهمة أثناء العمليات".

وفي ما يتعلق بناقلة الجند BTR - ٤ أكدت الوزارة أنها من أفضل أنواع الناقلات المدرعة التي تستخدم في الجيوش الحديثة، اختارتها القوات البرية بعد دراسة أربعة عروض قدمتها تركيا ورومانيا وكوريا وأوكرانيا.

فيما أكدت وزارة الدفاع العراقية في وقت سابق أنها استدعت السفير الأوكراني في بغداد للاستفسار حول ما أشيع عن فساد في صفقة تسليح أبرمت بين العراق وأوكرانيا، داعية أي جهة تمتلك معلومات أو وثائق تثبت وجود تلاعب في الأسعار إلى تقديمها، فيما أكد السفير الأوكراني أنه لا توجد شكوك حول تجهيز وتنفيذ هذه العقود.

وقال المتحدث باسم وزارة الدفاع اللواء محمد العسكري خلال لقائه سفير أوكرانيا في بغداد أناتولي ميرنتس، إن "الوزارة استدعت السفير الأوكراني في بغداد والملحق العسكري للإجابة عن استفساراتها حول ما أشيع في بعض وسائل الإعلام عن فساد في الصفقة التي أبرمت بين العراق وأوكرانيا لتجهيزه بعدد من الطائرات الانطونوف والناقلات المدرعة"، مبينا أن "الحكومة العراقية ووزارة الدفاع تعاقدتا على تسليح قوات الجيش لسد نقصه قبل انسحاب القوات الأمريكية".

ودعا العسكري "أي جهة تمتلك معلومات أو وثائق تثبت وجود تلاعب في الأسعار أو فساد في الصفقة إلى تقديمها للتعاون معها في إرسالها إلى القضاء"، مبينا أن "أوكرانيا إحدى الدول التي تسعى الوزارة للتعامل معها كونها تمتلك سمعة وإمكانية عالية في التسليح".

من جانبه، أكد السفير الأوكراني في العراق أنطولي ميرنتس أن "جميع العقود في طور الانجاز والتنفيذ، ولا توجد شكوك حول ذلك، مع التزام الجانبين العراقي والاوكراني بتنفيذها"، متوقعا أن "تصل أول شحنة تسليح إلى العراق نهاية في الشهر الحالي".

أموال أهدرت عبر صفقات تسليح "غير منطقية"

من جانب آخر، كشف رئيس ديوان الرقابة المالية عبد الباسط الحديثي في وقت سابق أن محصلة العمل الرقابي لفرق ولجان الديوان أكدت وجود مثلث يتشكل من العنف والمحاصصة والفساد وهو السبب الرئيس وراء تبديد المال العام بين الهدر والرشى والاختلاسات وسوء الإدارة.وقال الحديثي أن هناك اكثر من ستة مليارات دولار أصبحت بحكم المفقودة جراء عقود وهمية وفاسدة وقعتها سلطات الاحتلال ، مع جهات وشركات وأطراف أجنبية ، مبينا أن التدقيق بهذه العقود أثبت أنها إما وهمية ولا وجود لها أصلا أو أنها فاسدة، محملا الحاكم المدني الأميركي بول بريمر مسؤولية تبديد ثروات العراق بطريقة غير مسؤولة.

وكشف الحديثي أن فريق الرقابة المالية اكتشف أخطر المخالفات في عقود وزارة الدفاع في عهد الوزير حازم الشعلان إذ تجاوزت المبالغ الضائعة المليار دولار لكنه نفى أن تكون الرقابة المالية قد وضعت يدها على مخالفات في صفقة الطائرات الكندية ولا في صفقة الأسلحة الأوكرانية.

وقد كشفت "المدى" في وقت سابق عن وثيقة تحتفظ بها تتحدث عن تفاصيل صفقة الدبابات (M١A١)،التي استوردها العراق من امريكا والتي تعرف باسم "الابرامز".هذه الوثيقة تشكك في مدى مطابقة هذه الدبابات للمواصفات العراقية وعن سلبيات كثيرة تحتويها،حيث تؤكد ان الدبابة تم تأهيلها في معامل الجيش الامريكي وانها ليست جديدة، كما نصت عليه بنود الصفقة! وان إملاء المدفع الخاص بها يدوي وليس طوعيا، و هذا يعني عدم تحقيق السرعة المطلوبة بالرمي، بالاضافة الى صعوبة الحصول على عتاد الدبابة، لانه لم يتم اعطاء اي موافقة لتصنيع هذا النوع من العتاد الى اي دولة وهذا يعني بالتالي حصر تزويد الدبابة بالاعتدة بالجانب الامريكي فقط،الذي لا نظن انه يتورع عن الامتناع من تزويد العراق به لاي سبب في حالة حدوث اي خلل لتصبح الدبابة عبارة عن هيكل حديد،مع العلم ان تاريخ صنع العتاد يتراوح بين الأعوام (١٩٨٠- ١٩٩٦- ٢٠٠٣) اي ان العتاد قديم وغير صالح للاستعمال بالاضافة الى قيام الجانب الامريكي بتقليص كميات الاعتدة بدرجة كبيرة قياسا الى الكميات التي قدمها الجانب العراقي كاحتياج لخطوط العتاد.

وكانت قد كشفت لجنة النزاهة النيابية عن ان برنامج شراكة التسليح الاميركي العراقي الذي يسمى الـ(FMS) والذي اعتمد منذ اجتياح العراق عام ٢٠٠٣ فرض ارباح مالية كبيرة على صفقات الاسلحة عما معمول به في دول العالم.

وكشفت لجنة النزاهة النيابية في وقت سابق عن ان هيئة رئاسة مجلس النواب أحالت طلب اللجنة الذي تقدمت به سابقا بشأن تشريع قانون لإلغاء عقد الشراكة في التجهيز الذي يسمى الـ(FMS) بعد التأكد من حجم الفساد المالي الذي طال المشروع للسنوات الماضية الى اللجنة القانونية لوضعه في اطار قانون يتم التصويت عليه داخل مجلس النواب.

يشار الى ان برنامج الـ(FMS) هو البرنامج الذي اتفقت عليه وزارتا الدفاع والداخلية مع الحكومة الأميركية لشراء المعدات التي تحتاجها هاتان الوزارتان وكذلك الوزارات الاخرى، الذي يجب ان تدخل عبر بوابته جميع عمليات التعاقد.

وأعلنت اللجنة انه ستتم احالة نحو ٥٠ ضابطاً في الجيش الى القضاء بعد استكمال ملفاتهم في صفقات سلاح مشبوهة ابرمها العراق منذ ٢٠٠٣ وحتى الآن.

وان اللجنة اطلعت على ملفات كثيرة في صفقات السلاح التي ابرمها العراق، مشيرا الى ان اللجنة سوف تمضي في فتح هذه الملفات واحالة المقصرين الى القضاء، مضيفا ان اللجنة قد اكدت للمفتش العام في وزارة الدفاع ضرورة ان يقوم شخصيا بالإشراف والمتابعة ومن ثم رؤية المعدات الاتية ضمن أية صفقة أسلحة يتم إبرامها.